مصاحبة اللفظ للفظ وأثرها في الدرس النحويّ والصرفيّ والصوتيّ

إعداد

نيّاف بن رزقان السلمي العنزي

الأستاذ المساعد في تدريس اللغة العربية

جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية - المملكة العربية السعودية

• ملخص البحث

يهدفُ هذا البحثُ إلى استجلاء أثر ظاهرة مصاحبة اللفظ للفظ في الدرس النحوي والصرفي والصوتي حيث اشتملَ على تمهيد وأربعة مباحث:

جاء المبحث الأول فيها متحدثاً عن مفهوم المصاحبة اللفظية وأنواعها وأبرز المصطلحات اللفظية ذات الصلة بها، مثل مصطلحات: التلازم والتوارد والإتباع.

ثم جاء المبحث الثاني للحديث عن المصاحبة اللفظية والبناء النّحوي وتضمّن موضوعين: الأول: المصاحبة اللفظية وبناء الكلمات، ويندرج تحته المصاحبة اللفظية للألفاظ المدمجة، والألفاظ غير المدمجة، والموضوع الثاني: المصاحبة اللفظية وبناء التركيب.

ثم جاء بعد ذلك المبحث الثالث للحديث عن المصاحبة اللفظية والبناء الصرفيّ.

تلاه المبحث الرابع وكان بعنوان: (المصاحبة اللفظية والبناء الصوتي).

ثم خُتم البحث بعد تلك المباحث بخاتمة أوجز فيها الباحث أهم النتائج العلمية التي توصل إليها.

*****

تمهيد

لم تعدْ الدراسات الحديثة للنحو العربي تُعنى بمادته المتعلّقة بالوحدات اللغوية المفردة؛ من حيث البنية الصوتية والدلالية والصرفية، بل أصبحت تُعنى بدراسة جميع الأنماط التركيبية أو فوق التركيبية، الناشئة بفعل الخصائص اللّغوية الداخلية المنبثقة من طبيعة اللغة ونظامها اللغوي في جميع مستوياته اللغوية حتى عُرف عند المحدثين بما يُعرف بعلم (نحو النص) الذي يتجاوز أسوار الجملة التي كانت محط عناية النحاة قديماً؛ ليشمل كل ما له علاقة بمقومات النص لغويا وسياقيا، بدءاً بدراسة الروابط المعنوية المتمثّلة في المعاني المعجمية للمفردات اللغوية وعلاقاتها الدلالية والمعاني العامة للجمل، وعلاقة كل جملة بما قبلها وما بعدها، والمعاني الوظيفية المكوّنة للتراكيب في الجمل والأساليب، وما ينتج من معانٍ وظيفية ودلالية بسبب القرائن الصوتية والصرفية، المتعلقة ببنية الكلمة، وأوضاع الكلام عموماً، كمسائل التنغيم والوقف والابتداء، وهكذا دواليك حتى ينتهي الأمر بدراسة الروابط اللفظية التي تُعين على تماسك النص وتلاحمه، كالأدوات، والحروف، وعود الضمائر، وما إلى ذلك.

ومن صور الترابط المعنوي للألفاظ داخل النص اللغوي تلك الألفاظ المتآلفة، أو المنسجمة بصورة وحدات لغوية واحدة ذات مسار دلالي موحّد، إذ تأتي فيه الوحدات اللغوية متصاحبة وفق أنماطٍ تركيبية متعدّدة، ووفق درجاتٍ متفاوتة من المصاحبة، فمنها أن تكون اللّفظة ملازمةً للفظة واحدة بعينها، وهو ما يُعرف بمصطلح **التّلازم اللّفظيّ**، أي: «كونُ الشيء مقتضياً للآخر في الذهن»[1]. ومنها أن يكون التلازم أقلّ درجة مما قبله، إذ تُلازم الكلمة أكثر من لفظةٍ، فتنتقل العلاقة من درجة التلازم إلى التصاحب حتى نصل إلى ما يُعرف

(١) التعريفات للجرجاني: ١٩٤.

بـ(التّوارد المُعجميّ) بـأن نقـول إن اللفظـة صالحـةٌ بـأن تتـوارد معجميّـاً مـع ألفـاظ دون ألفـاظ.

وقـد أرجـع العلـماء قديـماً فكـرة المتصاحبـات اللفظيـة إلى مـا يحـدث في الذهـن مـن مقابـلات في المعـاني والحـالات، قـال الجَاحِـظُ: «وربَّـت كلمـةٍ لا توضـع إلا عـلى معناهـا الـذي جُعلـت حظَّـه وصـارت هـي حقّـه، والدالـة عليـه دون غـيره، كالعـزم والعلـم، والحلـم والرّفـق... **وربّ كلمـةٍ تـدور مـع واصلتهـا، وتتقلّـب مـع جارتِهـا، وإزاء صاحبتهـا**، وعـلى قـدر مـا تُقابـل مـن الحـالات وتُلاقـي مـن الأسـباب، كالحـب والبغـض، الغضـب والرضـا، والعـزم والإرادة، والإقبـال والأدبـار»[1]. وهـذه الحـالات مـن بغـض وحـب، وغضـب ورضـا قائمـة في أساسـها عـلى الائتـلاف في النفـس، بوصفهـا صانعـة للـكلام؛ قـال الفـارَابيّ: «كـما أنّ القـول المؤتلـفَ يأتلـف مـن جزأيـن، كذلـك المقـترن في النّفـس يأتلـف مـن معنيـين، أحـد المعنيـين: هـو الـذي دلّ عليـه الجـزء الـذي هـو الموصـوف، والمعنـى الآخـر: هـو الـذي دلّ عليـه جـزء القـول الـذي هـو الصفـة»[2].

وقـد أفضـت عمليـة التصاحـب اللفظـي للألفـاظ إلى وجـود متلازمـات لفظيـة مسـكوكة اتخـذت في الدراسـات النحويـة طابعـاً وظيفيـاً خاصـا؛ كقولهـم: «وقـع القومُ في حَيـصَ بَيْـص»، أو وجـود بنيـات لفظيـة مفـردة تكوّنـت بفعـل لفظـين مُتصاحبـين، كـما في: «ألبسـك الله البَرْديـنِ، وجنّبـك الأمَرّيـن»، أو أفضـت إلى تغـيّرات في البنيـة الصرفيـة والصوتيـة للكلـمات، كـما في: «إنّـه ليأتينـا بالعشَـايَا والغَدَايـا».

ونظـراً لأهميـة هـذه الظاهـرة في الدراسـات النحويـة فقـد حاولنـا في هـذا البحـث أن نكشـف عـن بعـض معالمهـا وجوانبهـا في الـدرس النحـوي والـصرفي والصـوتي مـن خـلال تحليـل بعـض الأمثلـة والشـواهد التـي وردت في كتـب النحـاة.

(١) رسائل الجاحظ: ٤: ٨٦: ٨٧.

(٢) الألفاظ المستعملة في المنطق للفارابي:٥٧.

المبحث الأول

مفهوم المصاحبة اللفظية وأنواعها

أ ـ مفهوم المصاحبة اللفظية

المصاحبة لغةً ملازمةُ الشيء للشيء، أو مقارنته إياه، قال ابنُ مَنْظورٍ: «كلّ ما لازمَ شيئاً فقد استصحبه، وأصحبته الشيء جعلته له صاحباً»[1]. وقال ابنُ فَارسٍ: «الصّادُ والحاءُ والباء أصل واحد يدلّ على مقارنة شيءٍ، ومقاربته من ذلك المصاحب... وكلّ شيء لاءم شيئاً فقد استصحبه»[2].

ويتجلّى مفهومُ المصاحبة اللفظية اصطلاحاً في أنه: «مجيءُ كلمةٍ في صُحبة كلمة أخرى»[3]. أو هي -كما ذكر بالمر- إمكانية التعرف على الكلمة من خلال قرينتها من خلال حصر المعنى، نحو حصر (addled) فاسد مع (eggs) و (brain) دماغ[4].

ووجود هذه الظاهرة -وهي مجيء كلمة في صحبة كلمة أخرى- شائعٌ في كثيرٍ من اللّغات، فالإنجليزي -على سبيل المثال- يقول (Pretty Woman) ولا يقول (Pretty Man) و في العربية يقال: قطيعٌ من الغنم، ولا يُقال: قطيعٌ من الطير، بل: سِربٌ من الطّير[5].

ويرى العالم الهندي بانيني أنّ تكوين الجمل يُحدّد وفق خصائص الكلمات في ثلاثة جوانب: جانب التجاور بين مكوّناتها، والتمثيل المتبادل،أي: تحقيق الحاجة للمتمّم (فعل، فاعل، مفعول به...) الذي يتطلبه مفهوم الفعل، ثم في

(١) اللسان: صحب:٥: ٢٧٨- ٢٧٩.
(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٥٦٣.
(٣) المصاحبة في التعبير اللغوي للدكتور محمد حسن عبد العزيز: ١١.
(٤) ينظر: مدخل إلى علم الدلالة لفرانك بالمر: ١٧٤.
(٥) ينظر: المصاحبة في التعبير اللغوي: ١١.

وصل الكلمات التي يحدّدها النّظام وفق التوافق الدّلالي، أي: القُدرة على تعالق الكلمات[1].

ويعدّ اللّغوي الشّهيرُ (فيرث) أوّل من وجّه اللّغويين المُحدثين إلى الاهتمام بالجوانب المعجمية عامة، والمصاحبة اللفظيّة خاصة، يقول هاليدي: «وجّه فيرث أنظار اللغويين إلى أهمية الدراسة المعجمية في علم اللغة الوصفي... ورأى أنّه من الممكن والمفيد أن يضع اللّغويون مقولاتٍ شكلية عن المفردات وما بينها من علاقات، ولهذا عُدّت مقولة المصاحبة أغنى مقولة في إطار الهيكل العام لنظريته عن مستويات التحليل اللغوي»[2]. وقد عدّ فيرث المصاحبة المعجمية جزءاً مهماً في التّحليل اللغويّ، حيث أصبحت تُمثّل مرحلة متوسطة بين المرحلة المقامية (situational) والمرحلة القواعدية (grammatical)، وقد اقترح أن تُعالج كليّا أو جزئيّاً مع المعنى المعجمي[3].

ويذكر يولمان أن هناك تطوراً ذا شأن للمفهوم العلمي للمعنى، تمثّل في دراسة طرق الرصف أو النظم (collocations)، وهو ما ركّز عليه فيرث وأتباعه، وقد عُرِفُ الرصف بأنه الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة[4]. أو هو «استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين، استعمالهما مرتبطتين الوحدة بالأخرى»[5].

وهذا يعني أنّ مفهومَ المصاحبة كان مفهوماً عاماً يتعلّق بتوزيع الكلمات في الجملة، فإذا أخذنا جملة (الولد يلعب)، فإنّنا نفترض أنّ كلمة (ولد) مصاحبة لكلمة (يلعب)، وكلمة (الحصان) يمكن أن تصحب الكلمات: (السريع، يتنفس،

(١) ينظر: تاريخ التفكير اللّساني نشأة اللغات الواصفة في الشرق والغرب لسيلفان أورو: ٢: ٦١٩.
(٢) المصاحبة في التعبير اللغوي: ١٣.
(٣) ينظر: السابق: ١٣.
(٤) ينظر: علم الدلالة لأحمد مختار عمر: ٧٤.
(٥) السابق: ٧٤.

يجري) ومجموع معنى الجملة هو حصيلة مجموع انتظام الألفاظ المتصاحبة، وعلى هذا تستبعد الكلمات المتنافرة من عملية التصاحب، فكلمة (منصهر) مثلاً يمكن أن تأتي مع مجموعة الكلمات: (حديد، نحاس، ذهب، فضة...) دون كلمة (جِلْد)[1].

وهكذا انحصر مفهومُ المصاحبة بالارتباط الاعتيادي لكلمة ما بكلمة أخرى معينة على وجه مخصوص، أو هو -كما مر آنفاً- استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين، استعمالها عادة مرتبطتين الواحدة بالأخرى، كقولهم: جاؤُوا على بَكْرةِ أَبيهم، وحجّ بيتِ الله الحرام، وضَاقَ ذَرْعاً.

ب- أنواعُ المُتصاحباتِ اللفظيّة

إذا كانت دلالة الألفاظ على معانيها قد توصف بأنّها مرةً اعتباطية، ومرةً أخرى بأنها وضعية، فكذلك اقتران الألفاظ بألفاظ معينة قد يعدّ من هذا القبيل، فلا شيء يجعلنا على سبيل المثال نقول: أغلبية ساحقة بدلاً من (أغلبية قاطعة)، أو (حبّ جم) بدلاً من (حبّ هائل)، إلا ما يفرضه الاستعمال اللغوي.

والأصل في صُحبةِ كلمةٍ لأخرى أن تأتي الكلمة بإزاء صاحبتها وفق موقف ما، أو مشهد ما، ثم تتطور هذه العلاقة بين الكلمتين حتى تصل إلى حدّ التلازم الذهني، بحيث إذا ذُكرت الكلمة أثناء الكلام خطرَ في الذهن اللّفظ المصاحب لها، نحو: أشرقت الشمس، وَبزغ الفجر، وأظلم الليلُ... ثم يأتي هذا التصاحب على درجاتٍ مختلفة من التلازم، فقد يكون ذا مستوى عالٍ كما في (حجّ البيت) و(إقام الصلاة) فيصبح بين الكلمتين تلازمُ لفظي شديد، وقد تقلّ شدته بحيث يمكن أن يصحب الكلمة أكثر من لفظ، شرط أن تكون ألفاظا محدّدة أو متبادراً للذهن ورودُها، كما في (خرّ الرجلُ قتيلاً، صريعاً...) و(طابُ محمد علماً نفساً...)، وهكذا تأتي صور التلازم على درجات من التقارب أو التباعد؛ حتى تخرج الكلمة إلى ما

(١) ينظر: الكلمة في اللسانيات الحديثة: ١٤٨ وعلم الدلالة لأحمد مختار عمر: ٧٤.

يُسمّى بالتوارد المعجميّ، وذلك بأنّ يُقال إنّ هذه الكلمة تصحب هذه الكلمة؛ لأنّها صالحة بأن تتوارد معها معجمياً، أو غير صالحة للتوارد، كقولنا: «فهِم الرّجلُ» دون «فهِم الحجر»، و«اشتعلَ الحطبُ» دون «اشتعلَ الثلج».

وبناءً على ما سبق تعدّدت المصطلحات اللغوية التي تُشير إلى ظاهرة المصاحبة اللفظية (collocation)، كمصطلح التلازم اللفظي والتضام والرصف، والتّوارد المعجمي الذي عرّفه الدكتور تمّام حسان بقوله: «والمقصود بالتوارد أنّ بعض الكلمات يردُ مع بعضها الآخر، ولا يرد مع بعض ثالث. ولقد أشرت إلى ذلك في كتابي (اللغة العربية معناها ومبناها) وذلك تحت عنوان (التضام). وقد يتضح بعدد من الأمثلة، منها أن كلمة (جلالة) تتوارد بالإضافة مع كلمة واحدة هي (الملك) وأن كلمة (الصديق) تتوارد بالوصفية مع كلمات مثل: (الوفي) و(الحميم) و(المخلص)، وأن (دجلة) ترد بواسطة العطف مع كلمة (الفرات)»[1].

ولمعرفة ما يندرج تحت مصطلح (التلازم اللفظي) من ألفاظ اشترط بعض الباحثين معيارين رئيسين، هما: معيار الثبات والشّفافية، من أجل توزيع التراكيب إلى تراكيب متلازمة، وتراكيب حرّة غير متلازمة، ويدخل ضمن هذا الإطار ما يعرف بالنّحت، والتعابير الاصطلاحيّة، فيكون التقسيم وفق التصوّر الآتي[2]:

	التراكيب الحرّة	المتلازمات اللفظية	النّحت	التعابير الاصطلاحية
درجة الثبوت				
درجة الشفافيّة				

(١) الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة: ٣٠١.

(٢) ينظر: تصنيف مجدَّد ومجدِّد للمتلازمات اللفظية العربية لباولا سانتيان غريم،بحث منشور ضمن المعجمية العربية قضايا وآفاق: ٢: ٢٩٩.

وعلى الرّغم من وضوح هذا التقسيم فإنه قد يبدو غامضاً؛ لأن هناك متصاحبات تتجاوز المصاحبة الناشئة بين لفظة وأخرى، لتشمل ما يأتي من الألفاظ متلازماً وفق مركب فعليّ أو حرفيّ، كقولهم: بزغ الفجر، هبّت الريح، جاهد في سبيل الله، أسهب في الحديث، سلامٌ عليكم، لا ضيْرَ عليك. الأمر جعل العلماء يذهبون إلى أنّ «درجة السلاسل التلازميّة تتجاوز حدود الجملة، أو حتى حدود الفقرة»[1]. وهذا يؤدي إلى القول بأنّ التلازم اللّفظي يمكن أن يتجاوز أسوارَ المتلازمات المعجمية إلى المتلازمات التركيبية أو فوق التركيبية، وعليه يمكن أن يقسم التلازم بين عناصر الكلام إلى ما يلي:

١ـ التلازم اللّفظي بين الألفاظ المفردة، وهذا مبنيٌّ على ما يرد في المعجم، كما في: حجّ البيت، وهبّت الرّيح، وتلألأتِ النّجوم، وخسوف القمر، وكسوف الشمس.

٢ـ التّلازم اللّفظي في المكونات التركيبية، وهذا مبني على ما يرد عند النحاة من أساليب لغوية ثابتة، نحو: تبّاً لك، إذ لا يمكن القول: (تبّاً) في الأغلب إلا مع (لك)، وكذلك (لاضيرَ عليك)، ومنه قولهم في هذا العصر: تعليم عن بعد. ويدخل في هذا المركبات الثابتة ذات المعنى الوظيفي المُحدّد، كقولهم: «تفرّقوا أَيَاديْ سَبأَ»، فلا يمكن القول ابتداءً: تفرّقوا أيادي دون ذكر كلمة (سبأ)، وكذلك قولهم: «وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ». ويمكن أن يدخل تحت هذه الأمثال الواردة عند العرب، كقولهم: «جاؤُوا على بَكْرةِ أَبيهم».

٣ـ التلازم اللفظي الذي تقتضيه البنية الطارئة على التركيب، كقولهم ـ مثلاً: زيدٌ لا طويلٌ و لا قصيرٌ؛ إذ لا يمكن القول مثلاً: زيدٌ لا طويلٌ حتى نقول: ولا قصير، وكذلك قولهم: «هذا زيدٌ لا فارساً ولا شجاعاً»، قال سيبويه: «ومثل ذلك: هذا زيدٌ لا فارساً، لا يحسن حتى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً»[2].

(١) السابق:٢: ٣٠٥.

(٢) الكتاب: ٢: ٣٠٥.

٤ ـ التلازم اللفظيّ الذي تقتضيه المجاورة اللّفظية، وهذا نادر في اللغة، كقولهم: «هذا جحر ضبٍّ خرب»[١].

وممّا يميز الدراسات النحويّة قديماً أنّها أدخلت ما يُعرف بـ (البنيات المسكوكة) ضمناً في دراسة مصطلح (المركّب)، حيث أصبح المركب على ضربين[٢]:

أ ـ مركّب من جهة اللفظ فقط، ويقع في الأعداد، نحو: أحدَ عشر، وفيما سُمّي حديثاً بالبنيات المسكوكة، أو المتلازمات اللفظية، مثل: وقعوا في حَيْص بَيْص، وتفرقوا شَغَر بَغَرَ.

ب ـ مركّب من جهة اللفظ والمعنى، كما في أسماء الأعلام المركبة، نحو: حَضْرمَوت، وبَعْلَبك، ومَعْد يكرب.

وأما اللسانيون المحدثون فقد ميّزوا بين ثلاثة أنواع من المركبات[٣]:

أ – المركب السويسري: ويراد به كل تأليف في السلسلة الكلامية.

ب– المركب التشومسكي: ويُختزل بالنماذج التوليدية، المكّونة للجملة (sentence) ويتفرع تشجيرياً إلى: فاعل / فعل/ مفعول.

ج – المركب المصطلحي: ويعرّف بأنّه مجموعة الكلمات المنعزلة ببياضات، ترتبط تركيبياً فيما بينها، تحدد مفهوما واحداً في مجال معين من مجالات المعرفة.

والمركب المصطلحي في هذه الخاصية –وهي خاصية الثبات الدلالي وإحالته على مدلول واحد– يلتقي مع البنيات المسكوكة أو المتصاحبة لفظياً على سبيل التلازم، التي لا يمكن استكناه دلالتها العامة بتفكيك عناصرها المكونة لها[٤].

(١) ينظر: السابق: ١: ٤٣٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤: ١١٢.

(٣) ينظر: آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات لخالد اليعبودي: ١٢٢– ١٢٣.

(٤) ينظر: السابق: ١٢٣.

وسوف نتناول في الدراسة كلّ ما يرد من الألفاظ متصاحباً مع غيره في عملية التركيب النحوي، سواء أكان التصاحب لازماً أو طارئا على التركيب، وسواءٌ أكان التصاحب قائماً بين لفظتين على تقدير الانفصال نحو: (تضوّر جوعاً) أو غير قائم، نحو: (حيْصَ بيْصَ). كما يمكن أن نلحق بالدراسة أيضاً ما يرد متصاحباً في المركبات النّحوية الأخرى، نحو: (سقياً لك)؛ و(لا ضيرَ عليك)، وذلك لتشمل الدراسة كل ما يمكن أن يحمل على صورة واحدة عند الاستعمال.

ومن الظواهر اللغوية التي تلتقي مع ظاهرة المصاحبة اللفظية في بعض جوانبها ظاهرة **الإتباع**، **فالإتباع** عند القدماء هو أن: «تُتْبع الكلمة على وزنها ورويّها إشباعاً وتوكيداً، حيث لا يكون الثاني مستعملاً بانفراده في كلامهم»[1]. وقد جاء عند ابن فَارسٍ اللّغويّ في كتابه (الإتباع والمزواجة) أنّ الإتباع على وجهين[2]:

أحدهما: أن تكون كلمتان متواليتان على رويّ واحد.

والوجه الآخر: أنْ تكونَ الكلمةُ ذات معنى معروف إلا أنّها كالإتباع لما قبلها، أو: أن تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بِنيّة الاشتقاق.

وفي محاولة لمقاربة فهم مُراد ابن فارس اللّغوي من ظاهرة الإتباع من خلال الأمثلة والشواهد التي طرحها في كتابه يمكن القول: إنّه أرادَ بقوله (أن تكون كلمتان متواليتان على رويّ واحد) أي: أن تتّفق الكلمتان في الوزن والمعنى، كما في: خيّم وريّم في المكان أي: أقام به[3]، ورجلٌ هيّن ليّن[4]. أو تتّفق الكلمتان في الوزن وتتقاربا في المعنى، كما في قولهم: فلانٌ طبّ لبّ، فالطّبّ هو العالم العاقل،

(١) الكليات لأبي البقاء الكفويّ: ٢٩.
(٢) الإتباع والمزواجة لابن فارس: ٢٨.
(٣) ينظر: السابق: ٦٦.
(٤) ينظر: السابق: ٦٧.

واللّبّ: العقلُ، وقوله: فلان خائِبٌ لائب، والخائب -كما بيّن ابن فارس: الذي لم ينلْ مُراده، واللائب: الذي يُلوبُ بالشيء يطلبه كالعطشان الحائم[1].

ويمكن القول إنّه أراد بقوله: (أن تكون الكلمةُ ذات معنى معروف إلا أنّها كالإتباع لما قبلها) أن تتّفق الكلمتان في البناء الصوتي لا المعنى كما في قوله: لم يبقَ منهم لا ثَبيتٌ ولا هَبِيْتٌ، أي: جبانٌ ولا شجاعٌ[2]. وقولهم: «نعوذ بالله من التّرح بعد الفرح»[3]. وأراد بقوله: (أن تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بنيّة الاشتقاق) أي: أن تتّفق الكلمتان في البناء الصوتي، ولا يُعرف لمصاحبتها معنى ولا اشتقاق، كما جاء في قوله: «وهو ذو حَصاةٍ وأُصَاةٍ، الحصاة: العقلُ والرّزانة، والأصاة: ما سَمعتُ لها اشتقاق»[4].

*****

(١) ينظر: السابق: ٣٠.
(٢) ينظر: السابق: ٣٣.
(٣) ينظر: السابق: ٣٦.
(٤) السابق: ٦٩.

المبحث الثاني

المصاحبة اللفظية والبناء النّحوي

إذا كانت الغاية من تعلّم النّحو العربي هي بيان الأغراض والمقاصد الكامنة في النفس، والمُتأتية من انتحاء سَمْتِ كلام العرب كما قيل في تعريفه قديماً بأنّه: «انتحاءُ سمْتَ كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره»[1]. فإنّ النحو يُبنى وفق قواعد اللّغة وتوخي الإعراب، ويُبنى أيضا على ما تقتضيه المعاني المنطقية للألفاظ والعبارات، وقد عقد سيبويه في كتابه بابا اصطلحَ على تسميته بباب (الاستقامة من الكلام والإحالة) مُسنداً فيه صحّةَ استقامةِ التركيب وسلامة بنائه إلى المعاني المعجميّة والمنطقية بقوله: «فالمستقيم الحسن فقولك:أتيتك أمسِ، وسوف آتيك غداً. والمحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً وسآتيك أمس»[2]. وقد أسند الجرجاني عبد القاهر صحة النظم وفساده إلى معاني النحو وأحكامه قائلاً: «فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظمٍ أو فساده، أو وُصِف بمزيّة وفضلٍ فيه، إلا وأنت تجد مرجِعَ تلك الصحة وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه»[3]. إلا أنّ المعنى عنده أسبق إلى النظم من النحو؛ لأنّ الأصل في عملية النظم اعتبار مدلول الألفاظ والعبارات، ولهذا قال الجُرجَاني: «ولو كان النّظم يكون في معاني النّحو، لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قطّ، ولم يعرف المبتدأ والخبرَ وشيئاً مما يذكرونه لا يتأتى له نظمُ الكلام. وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظمٍ لا يُحسنه المتقدّم في علم النّحو... وجوابنا هو مثل جواب المتكلمين، وهو أنّ الاعتبار بمعرفة مدلول العباراتِ لا بمعرفة العبارات»[4]. ومعرفة مدلول العبارات التي أشار إليها عبد القاهر الجرجاني تتضمن معرفة

(١) الخصائص لابن جني: ١: ٣٤.
(٢) الكتاب: ١: ٢٥.
(٣) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: ٨٢-٨٣.
(٤) السابق: ٤١٨.

دلالات الألفاظ في صورتيها اللفظية، مجردة ومركبة؛ لأنّ الكلام المركّب -أياً كان هذا التركيب- راجعٌ إلى المعاني المشتركة بين الألفاظ، يقول الفَارَابِيّ: «وإذا تركّبت المعقولاتُ المفردة حدثت مقدّمات، وهي معقولات ما مركبة، وهي من جزأين مفردين، وهذه المعقولات المركّبة -وهي المقدّمات- هي التي تدلّ عليها الألفاظ المركبة التي أحد جزئي المركب، منها مسند والآخر مسند إليه... ولمّا كانت المقدّمات أيضاً مركبة عن المعقولات المفردة، لزم ضرورةً أن تتقدم لنا معرفة أمر المعقولات المفردة»[1]. وبما أنّ المعقولات مفردةً ومركبّةً تُرتّب في النفس بحسب العلاقات الدلالية، فإنها متى ترتّبت ذلك الترتيب أشرفَ الذهنُ بها على شيء آخر قد كان يجهلُه من قبل فيعلمه[2]. وقد رصد المعجم العربي هاتين الصورتين، ممّا «يُفسّر أن المنظور المعجمي ليس تجاهلاً لموقع الكلمة والمركب من الجملة تجاهلاً من شأنه أن يفقد القول كلّ معانيه، لكنه محاولة لتناول منهجيّ يبدأ بالمنظور المعجميّ في دلالته الممكنة داخل القول، أي: في التركيب، ويثني بالمنظور النحوي باحثاً في تعدد المعاني النحوية»[3].

وقد أفضت دراسة المعنى بصوره المختلفة عند اللسانيين إلى عدّ ظاهرة المصاحبة اللفظية إحدى الظواهر الدلالية المهمة في عملية بناء التراكيب، وبهذا الصدد يذكر فرانك بالمر أنّ فيرث اقتصرَ في دراسته للمصاحبة اللفظية على مظهرٍ واحد، هو المظهر الدّلالي، في حين سعى غيره إلى جعل موضوع المصاحبة اللفظية جزءاً من التحليل اللساني للمستويات اللغوية الأخرى، ومن أهم مظاهر هذا السعي إدخال المصاحبة اللفظية في باب علم بناء الجملة (syntax)[4]. ويمكن أن تتضح العلاقة بين المصاحبة اللفظية والبناء النحوي من خلال المباحث الآتية:

(١) الألفاظ المستعملة في المنطق:١٠٣.

(٢) ينظر: السابق: ١٠٢.

(٣) تعدد المعنى في القرآن الكريم لألفة يوسف: ٢٧ وينظر: العلاقات المعنوية في البنية النّحوية مقارنة لسانية للدكتور عبدالسلام العيساوي: ١٨٧-١٩١.

(٤) ينظر: مدخل إلى علم الدلالة: ١٧٩.

أ- المصاحبة اللفظية وبناء الكلمات، وينقسم قسمين:

١ - المُتصاحباتُ اللفظية المُدْمَجة:

أفضت عملية تصاحب الألفاظ في الكلام إلى عمليات دمجٍ دلاليٍّ في كثير منها، إذ دُمجت ألفاظ في ألفاظ من أجل الاختزال المعنوي أو الاقتصاد اللغوي كما يسميه المحدثون، وهي خاصية امتازت بها اللغة العربية عن غيرها، إذ نرى كثيراً من الألفاظ قد اختزلت بلفظةٍ واحدة للتعبير عن لفظتين، ومن ذلك ما ورد عند العرب من ألفاظ مثناة على التغليب، كقولهم: جنّبك الله الأَمَرَّيْن، وكفاك شرّ الأجوفين، وأذاقك البرْدين. أرادوا: الفقر والعُري، والبطن والفرج، والغنى والعافية[1]. فبدلاً من أن يُقال: جنّبك الله الفقرَ والعُريَّ، وألبسكَ ثوبَ الصّحة والعافية، أو الغنى والعافية، اُختصرت المتصاحبتان بلفظة واحدة أُلْحقت ببابٍ من أبواب النّحو هو باب المثنى، وإن كانت في أصلها غير مستحقة التثنية على الوجه المعروف؛ وذلك لعدم صلاحيتها للتجريد[2]، إلا أنّ الذي حملها على التثنية واتّخاذها أحكامها هو التصاحب اللفظي، وانتماؤها إلى حقل دلاليّ واحد، حيث سهّلت عملية الدمج.

وتُدمج هذه الألفاظ بحسب ما تُوحي إليه من سمات دلالية مشتركة على النحو الآتي: [الأبيضان] الماء واللبن - الجامع للمصاحبة (سوائل+ اللّون + مكونات أطعمة...). [والقمران] الشمس والقمر - الجامع (الجنس) (كوكبان + الإنارة...). وبعد ذلك تُدمج وفق سِمةٍ معجميةٍ من السّمات العامة المشتركة، فالأبيضان (الماء واللبن)على سبيل المثال يتكونان من صفات مشتركة هي (حي

(١) ينظر:هذه الألفاظ في شرح التسهيل لابن مالك: ١: ٥٩: ٦٠ ولسان العرب مادة (بيض): ٢: ١٩٠، ١١: ١٧٢ وقيل الأبيضان:عرقا الوريد، وقيل هما: الماء والحنطة، والشحم والشباب، والخبز والماء. وفي تاج العروس للزبيدي:٥: ١٦٢ الفرقدان نجمان في السماء، لا يغرُبان، ولكنهما يطوفان بالجدي.

(٢) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك: ١: ٦٧.

+ سائل + أبيض...) ثم تُغلب إحدى الصفات لتشير إليهما معاً، كصفة البياض فيُقال: الأَبْيَضانِ. وهكذا يقال في (القمرين) فالصفة المشتركة هي الإنارة إذ غُلب ضوء القمر على ضوء الشمس، و (الأجوفان) نسبة للعلاقة المحليّة في تغليب البطن على الفرج، والأمرّان: نسبة للآفات والأمراض، وكذلك (البرْدان) قيل: هما الغنى والعافية، قد أُدمِجا لصفة عامة مشتركة بينهما، هي الصحة والسلامة. أو هما: الظلّ والفيء غلّبا نسبة لبردهما، فقد جاء في لسان العرب: (البردان) الظل والفيء، وسمّيا بذلك نسبة لبردهما[1].

ومن هنا يتضح أنّ الباعث للتغليب هو المصاحبة اللفظية، فبدلاً من قولهم: ألبسك الله ثوبَ الصّحةِ والعافية، يُقال: ألبسك الله البرْدين. وبدلاً من أن يُقال: اعملْ لدنياك وآخرتك، يُقال: اِعملْ للدّارين. وهذا ما نبّه عليه ابن مالك بقوله: «وممّا ينبغي أن يكون ملحقاً بالمُثنى نحو: (القمرين) في الشمس والقمر، فإنّه غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه، بل للتجريد وعطف مُباينه عليه»[2]. فكلام ابن مالك يُبيّن أنّ المسوّغ للتثنية المصاحبة اللفظية التي جرت بين المتباينين (الشمس والقمر). ولهذا ميّز في باب التغليب بين نوعين مما يُلحق بالمثنى[3]: أحدهما: مما لا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه، كـ (كلبتي الحدّاد) اسماً للجنس، و(البحرين) علماً، إذ هما في الأصل كلمة مفردة غير صالحة للإفراد وعطف مثلها عليها فلا يُقال: هذا كلبة وكلبة، وهذا علمٌ وعلمٌ. والثاني: أن يكون غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه، بل لا بدّ من عطف مُباينه عليه، نحو:(القمرين)، إذ يصح إفرادها، وعطف أحدهما على الآخر، فيقال مثلاً: الشمس والقمر آيتان من آيات الله. والألفاظ المدمجة الواردة عند العرب بمختلف علاقاتها أكثر من أن تحصى لكننا اكتفينا بذكر ضربٍ منها للإيجاز والاختصار.

(١) ينظر: اللسان مادة (برد).
(٢) شرح التسهيل: ١: ٦٧.
(٣) ينظر: السابق: ١: ٦٥: ٦٧.

٢ ـ المتصاحبات اللفظيّة غير المدمجة

اقتصر الباحثون اللغويون في دراستهم لظاهرة المصاحبة اللفظية على ما يأتي من الألفاظ متلازما في المعجم العربي، وذلك من خلال تتبعهم للأمثلة ورصدهم للشواهد الشعرية الواردة عند العرب، دون النظر فيما يأتي من الألفاظ متلازما في التركيب النّحوي، زاعمين أنّ المركبات النّحوية مركبات ذات بنية شكلية ثابتة غير خاضعة للتحليل الدلالي، أو أنّها ظاهرة يصعب فيها التمييز بين ما هو نحوي وما هو معجمي[١]. والذي يظهر لي أنّ كثيراً من المركبات النحوية يمكن أن تندرج تحت هذه الظاهرة؛ لأنّها في أساسها قائمة على المصاحبة الدلالية.

ويمكن أن يتضح هذا من خلال تحليل بعض المركبّات النحوية، نحو قولهم: وقعَ القومُ في حيصَ بيصَ، وتفرقوا أياديْ سَبأ، قال سيبويه: «هذا بابُ الشيئين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم... ونحو هذا في كلامهم: حَيْص بيْص»[٢].

فالمتأمل لكلام سيبويه السابق يجد أنّ الكلمتين جعلتا بمنزلة اسم واحد بسبب المصاحبة، إذ جاءت الكلمة متضامّةً مع كلمة أخرى مقاربة لها من حيث المعنى، فمعنى (حَيْص بَيْصَ) الكناية عن الشدة، قال أبو سعيدٍ السِّيرافيّ: «معنى (حَيْصَ بَيْص): داهيةٌ يضيق المخرجُ منها»[٣]. فهما ينضويان تحت سقف دلالي واحد هو (الفِرار)، فحاص: عدل عن الشيء وجار، وباصَ يَبُوص: تقدّم وفات، فدخلت هاتان اللفظتان في إطارٍ وظيفي واحدٍ نظراً لمصاحبة كل منهما الأخرى في التعبير عن المعنى العام وهو الشدة والمحنة.

(١) ينظر: مدخل إلى علم الدلالة: ١٨٠.

(٢) الكتاب: ٣: ٢٩٦: ٢٩٨.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ١٢: ١٤٠ وفي اللسان: ٢: ١٨٩، وقعوا في حيص بيص، أي: شدّة، أو في اختلاط من أمر ولا مخرج لهم ولا محيص منه.

وأمّا قولهم: تفرّقوا أيادي سَبَا، فإن المصاحبة اللفظية لـ (أيادي سَبَا) جاءت مناسبتها من إضافة النسبة؛ فالأيادي هم القوم، والمعنى (قوم سَبَا) قال السّيرافيّ -شارحاً- هذه النسبة: «اعلم أن (سبأ) مهموزٌ في الأصل وترك همزة في «أيادي سبأ» لكثرته وطوله كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ﴾ [سبأ: ١٥] وكانوا باليمن فخافوا سيلاً يهلكهم، فتفرّقوا في البلاد، وتباعدوا، فضرب المثلُ بهم للمتفرِّقين. ويُقال: تفرّق القومُ أيادي سبا، وأيدي سبا. والأيدي عبارةٌ عنهم، كأنه قال: تفرّقوا أولاد سبا»[1]. وهذا يدلّ على أن اللفظتين لما جرى ذكرهما على وجه المناسبة السابقة، ذاعا على الألسن فبُنيا على الفتح، فجريا مجرى المثل كما صرّح السيرافي بقوله: (فضُرب المثل بهم للمتفرقين) ثم اتخذا معنى وظيفيا محدداً، هو الحالية[2].

ومن المتصاحبات اللفظية التي تؤدي دوراً وظيفياً محدداً في التركيب ما يأتي منها معاداً بلفظه دون تغيير، كقولهم: هو جاري بيتَ بيتَ، ويُمكن أن نسمّي هذه اللّون من المصاحبة بالمصاحبة السلبية التي أعيد فيها اللفظ بصورته دون تغيير، كما حصل في (عطشان نطشان) على رأي ابن قتيبة، فالأصل عنده: (عطشان عطشان) لكنْ أُبْدل من الثانية حرف حتى لا يُعاد اللفظ نفسه دون تغيير، ولولا هذه المصاحبة لما تحقق المعنى المراد، وبيّن هذا المبرد بقوله: «لأنّها جعلُ الاسمين اسماً واحدا، ولو أفردت أحدهما من صاحبه لم تؤدِّ المعنى»[3]. فمعنى: هو جاري بيتَ بيتَ، أي: هو جاري دُنُوّاً، وكذلك: كفّة كفّة، إنما هو وجه لوجه، كأنك: قلت: لقيتُه كِفاحاً[4].

والغريب في الأمر: أنّ النحاة أدرجوا هذا اللّون من المتصاحبات ضمن المركبات اللفظية؛ بناءً على ظاهرة الإعراب والبناء، إذ حَمَلوا هاتين الكلمتين

(١) شرح الكتاب: ١٢: ١٤٩.

(٢) وقد جاءت ألفاظ أخرى على هذا المعنى، كقولهم: بادي بدَا، وشَغَر بَغَر ينظر: الكتاب: ٣: ٣٠٤: ٣٠٥ وشرح الكتاب للسيرافي: ١٢: ١٥٠.

(٣) المقتضب: ٤: ٢٩- ٣٠.

(٤) ينظر: السابق: ٤: ٣٠.

على البناء على الفتح بناءً على تقدير حرف عطف محذوف، فقد جاء عن ابن يَعِيش: «العرب تقول (وقعوا في حَيْصَ بَيْص) إذا وقعوا في فتنةٍ واختلاطٍ من أمرهم... والذي أوجب بناءهما تقديرُ الواو فيهما، وذلك أن الأصل: وقعوا في حَيْصٍ وبَيْص، ثم حُذفت الواو إيجازاً وتخفيفاً، والمعنى على العطف، فتضمّن معنى حرف العطف فبني لذلك»[1]. والذي يظهر لي: أنّ سبب بنائهما على الفتح في هذا التركيب تحديداً جاء بفعل المصاحبة اللفظية، إذ إنّ حذف التنوين من الكلمتين جاء بسبب كثرة مصاحبتهما للتعبير عن كلّ أمر صادفوا فيه شدّةً وكرباً، فحذفوا الواو للاختصار، ثم أتبعوا حذفها حذف التنوين طلباً للخفة.

ولمزيد من التوضيح نورد نصين لابن يعيش جاءا في معرض حديثه عن الألفاظ المركبة، إذ يقول في النّص الأول عن (حَيْصَ بَيْص): «وكان ينبغي أن يقال: حَيْص بَوص غير أنّهم **أتبعوا الثاني الأول**... ومثله العَشَايا والغَدَايا، ولو انفردت الغداة لم تجمع على غدايا»[2]. ويقول في الثاني عن (صَباحَ مَسَاء): «يقال أتيته صباحَ مساءَ، والكلام فيه كالكلام فيما قبله، وذلك أنّه بُني لتضمّنه معنى الحرف وهو الواو كأنك قلت: صباحاً ومساءً ويوماً و يوماً فلما حذفت الواو بُنيا... ولو أضفتَ فقلت: صباحَ مساءٍ لجاز كأنك نسبته إلى المساء أي صباحاً مقترناً بمساء وجاز إضافته إليه **لتصاحبهما**»[3]. فإذا كان ابن يعيش قد اعترف بأثر المصاحبة في الحالة الإعرابية في إجازته إضافة (صباح) إلى (مساء) بقوله (**لتصاحبهما**)، وأثرها في عملية التغيير الصرفي لبنية الكلمة في (بوص) بقوله (أتبعوا الثاني الأول) فلمَ لم يجعل أثرها يمتدّ إلى عملية البناء على الفتح؟! حيث حمل بناءهما على الفتح على تقدير الواو، ومن ذلك قولهم (لقيتُه صَحرةَ بَحَرةَ) حيث ذهب إلى أن الأصل: لقيته صحرة وبحرة حيث حذفت الواو وتضمن

(١) شرح المفصل: ٤: ١١٤.
(٢) السابق: ٤: ١١٦: ١١٧.
(٣) السابق: ٤: ١١٨.

الكلام معناها فبني لذلك[1]، وهذا فيه بعد وتكلّف، وقد أولع النحاة بهذه العلة، علة حمل الكلمات على البناء لتضمنها معنى الحرف، والذي يظهر لي أن الأمر في هذا المثال تحديداً بخلاف ما قالوا، فالحامل على البناء هو المصاحبة اللفظية، وهي كثرة مجيء (مساء) بإزاء (صباح) في الاستعمال، كأن يكون حدث الفعل متكرراً في الصباح والمساء، فيتبع ذلك التكرار تكرار اللفظتين دون عاطف، وكذلك الحال في (لقيتُه صحرةَ بحرةَ) إذ بُنيا على الفتح بسبب مصاحبتهما لبعض في سياق التعبير عن الاتساع والانكشاف، قال ابن يعيش: «واشتقاقهما من الصحراء والبحر، وصحرة وبحرة مصدران،أي: ذوي صحرة وبحرة، أي: ذوي انكشاف واتساع»[2]. فلما كثر استعمالهما متجاورين في سياق واحد حُذِفت الواو.

ومن المتصاحبات في التركيب النحوي ما جرى مجرى المثل كالفعل (حبّذا)، فبسبب مصاحبة الفعل (حب) للفاعل (ذا) في الاستعمال جُعلا تركيباً ثابتاً لا يتغيران قال ابنُ مَالِك: «والصحيح أنّ (حبّ) فعل يقصد به المحبة والمدح، وجعل فاعله (ذا) ليدلّ على الحضور في القلب، ولم يُغيّرا لجريانهما مجرى المثل»[3].

وبسبب هذا التصاحب المفضي إلى المثلية اختص هذا التركيب بأحكام نحوية خاصة، كامتناع تقديم المخصوص، وامتناع نسخ ابتدائيته، قال ابن مالك: «وتنبه ابن بَابَشَاذ إلى التنبه على امتناع التقديم، ولكن جعل سبب ذلك خوف توهم كون المراد: زيد حبّذا: زيدٌ أحبّ هذا، وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله. بل المنع من أجل إجراء حبّذا مجرى المثل، وما كان كذلك فلا يغير بتقديم بعضه على بعض ولا يغير ذلك»[4].

(١) السابق: ٤: ١١٧.
(٢) السابق ٤: ١١٧.
(٣) شرح التسهيل: ٣: ٢٦.
(٤) السابق:٣: ٢٧.

ب - المصاحبةُ اللّفظية وبناءُ التّركيب

جاء الحديث عن أثر ظاهرة المصاحبة اللفظية في عملية بناء التراكيب في مواضع كثيرة من كتاب سيبويه، ومن ذلك ما جاء في باب المصادر، إذ قال: «ولا تقولُ: عَوْلةٌ لك إلا أن يكون قبلها وَيْلةٌ لك، ولا تقول: عَوْلٌ لك حتّى تقول: وَيْلٌ لك؛ لأنّ ذا يتبع ذا، كما أنّ (ينُوءُك) يَتْبَع (يسُوءُك) ولا يكون (ينوءُك) مبتدأ»[1]. ويقول في موضع آخر: «وهذا حرف لا يتكلّم به مفرداً إلا أن يكون معطوفاً على ويْلك، وهو قولك: ويْلكَ وعَوْلك»[2]. ومعلوم أن تخصيص عطف كلمة على كلمة يعدّ نمطاً من أنماط المصاحبة اللفظية، فالمصاحبة اللفظية لـ (ويلةً لك) هي التي دفعت التركيب (عولةً لك) إلى أن يحمل على معنى الدعاء.

ومما ينبغي التنبه له أن سيبويه لا يقصد بالإتباع هنا الإتباع النّحوي نحو: مررتُ بهم أَجْمعينَ أكْتَعِينَ، بل يقصد الإتباع اللّفظي الذي هو ملازمة عطف اللفظ على ما قبله لبيان وجه وظيفي بُني عليه الكلام، قال أبو سعيد السيرافيّ: «إنّما أراد سيبويه أنّه لا يستعملُ في الدُّعاءِ وإن كان معقول المعنى إلا عطْفاً، ولم يُرد بابَ الإتباعِ الذي هو بمنزلة أَجْمعينِ وأكْتعين»[3].

ومن الأمثلة ما جاء في باب ما يُنتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، نحو قول سيبويه: «وأمّا ذكرهم (لك) بعد سقياً فإنّما هو ليبيّنوا المعنى بالدّعاء، وربما تركوه استغناء، إذا عرف الدّاعي أنّه قد عُلِم مَنْ يَعني»[4]. فهذه الصيغ الواردة في هذا التركيب خرجت إلى معنى الدعاء -هو معنى وظيفي- بقرينة المصاحبة، وهي مصاحبة الجار والمجرور (لك) للمصدر

(١) الكتاب: ١: ٣٢٢.
(٢) السابق: ١: ٣١٨.
(٣) شرح السيرافي: ٥: ٨٩.
(٤) الكتاب: ١: ٣١٢.

(سقياً)، ولولا هذه المصاحبة لم يُفهم هذا المعنى الوظيفي، لأنّ الكلام ينصرف عند غياب المصاحبة إلى معنى وظيفي آخر كـ (الأمر) في قولهم: ضرباً وشرباً وسقياً، أي: اِضربْ ضرباً، واشرب شرباً، واسقِ سقياً، كما في قوله تعالى ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، وهذا ما أكدّه سيبويه بقوله: «وذلك قولك: تُرْباً، وجَنْدلاً، وما أشبه هذا، فإن أدخلتَ (لك) فقلتَ: تُرْباً لك، فإن تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأول، كأنّه قال: ألزمَك اللهُ وأطعمَك اللهُ تُرباً وجندلاً»[1].

ويقول في باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنّه حالٌ وقع فيه الأمرُ فانتصب لأنّه موقوعٌ فيه: «وذلك قولك: قتلتُه صبراً، ولقيته فُجاءةً ومفاجأةً... وأتيته ركضاً وعدواً ومشْياً.... وليس كل مصدر وإنْ كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضع هذا الموضعَ؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً، ألا ترى أنّه لا يَحسن أتانا سُرعةً ولا أتانا رُجلةً»[2]. فصحة التراكيب النّحوية في الأمثلة السابقة آتيةٌ من صحة الانتقاء اللفظي المُفضي إلى عملية الاقتران والمصاحبة، إذ لا يكفي في عملية البناء مراعاة العلاقات الدلالية بل لا بدّ من قرينة المصاحبة، وهذا ما جعل سيبويه يرى أنّ المصدر يقع حالاً في ألفاظ محدّدة، حدّدها الاستعمال الوارد عن العرب، وبناءً على هذا لم يستحسن قولهم: أتانا سرعةً ورجلةً مع أنهما يدلان على المجيء والإتيان.

وقد جاء معنى الكلام مُنعقداً على المصاحبة اللفظية في بعض الكلماتِ المختصّة المنصوبة على الظرفية، فقد ذكر سيبويه أنّ منها قولهم: هو منّي منزلة الشِّغاف، ومنزلةَ الولد، وأنت مني مَعْقِدَ الإزار، ومَزْجَر الكلب، ومَنَاطَ الثُّريّا، وهو مني درَجَ السيل[3].

(١) السابق: ١: ٣١٤.

(٢) السابق:١: ٣٧٠: ٣٧١.

(٣) ينظر السابق: ١: ٤١٢- ٤١٤.

فالملاحظ على الألفاظ السابقة أن الحامل لانتصابها على الظرفيّة -تشبيهاً لها بالظروف غير المختصة- هو مصاحبتها لما بعدها من ألفاظ مصاحبةً قُيّدت عند سيبويه بالمسموع من العرب بقوله: «وليس يجوز في هذا في كلِّ شيءٍ، لو قلت: هو منّي مجْلسَك، أو متّكأ زيدٍ، أو مرْبِطَ الفرس، لم يُجز. فاستعمل من هذا ما استعملتِ العرب وأجزْ منه ما أجازوا»[1].

وقد تكون المصاحبة اللفظية بتكرار اللفظة نفسها، كما بيّنا سابقاً، وهو ما اصطلحنا على تسميته بالمصاحبة اللفظية (السلبية)؛ فاللفظة وإنّ كررت أو صحبت نفسها -إن جاز القول- فإنها قيد معنى عام منتزع من تكرارها؛ لأنّها في حال تكرارها تحمل معنى مغايراً، يقول سيبويه في (باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفات ولا مصادر لأنّه حال يقع فيه الأمرُ فينتصب لأنّه مفعول به): «وذلك قولك: كلّمته فاهُ إلى فيّ، وبايعته يداً بيدٍ، كأنه قال كلّمته مشافهةً، وبايعته نقداً، أي كلّمته في هذا الحال.... ومثله من المصادر في أن تلزمه الإضافةُ وما بعدها مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالاً قوله: رجعَ فلانٌ عوْدَه على بدئه»[2].

فتكرار هذه الألفاظ عامل مهم لتحقيق معنى المشافهة، فالمشافهة لا تتحقق من طرف واحد حتى يُذكر الطرف الآخر، وهذا ما أكّده سيبويه بقوله: «واعلم أنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون مابعده، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول: كلّمته فاه حتى تقول إلى فيّ؛ لأنّك إنّما تريد مشافهةً، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنّما يصح المعنى إذا قلت إلى فيّ، ولا يجوز أن تقول: بايعته يداً، لأنّك إنما تريد أن تقول: أخذَ منّي وأعطاني، فإنّما يصح المعنى إذا قلت: بيدٍ لأنهما عملان»[3].

(١) السابق: ١: ٤١٤.
(٢) الكتاب:١: ٣٩٠: ٣٩١.
(٣) السابق: ١: ٣٢٩.

والناظر في كلام سيبويه يجد أنّ تكرارَ هذه الألفاظ قد نابَ عن مصاحبةٍ لفظيةٍ مقدرة في الذهن، إذ لو ظهرت فإنّها ستكون قيداً في الكلام على النحو الذي ذكره بقوله (أخذ منيّ وأعْطَاني) إلا أنّها أصبحت مختزلة في (فاه إلى فيّ). ومعلوم أنّ الأخذ يتوارد غالباً مع الإعطاء، كما توارد لفظ الإنفاق مع البُخل[1].

ومن المتصاحبات اللفظية الطارئة على عملية بناء التراكيب، قول سيبويه: «بِعتُ متاعَك أسْفَلَه قبل أعلاه، واشتريتُ متاعَك أسفله أسَرعَ من اشترائي أعلاه، واشتريتُ متاعَك بعضَه أعجلَ من بعض، وسقيتُ إبلك صِغارَها أحسنَ مِنْ سقي كِبارَها، وضربت الناسَ بعضَهم قائماً، وبعضَهم قاعداً»[2]. فالملاحظ هنا أن التراكيب قائمة على متصاحبات لفظية متضادة هي: (أسفله، أعلاه)، (أعجل، أبطأ) وهو ما تضمنه (من بعض)، (صغارها، كبارها)، (قائماً، قاعداً)[3]. إذ لا يمكن الإتيان بالبدل على هذه الصور دون ذكر ما يُضاد المُبدل منه، إذ لا يمكن القول: صغارها أحسن من هِزالها، أو بعضهم قائماً وبعضهم نائماً، على أنّ هذه الألفاظ يمكن أن تأتي في تركيب آخر بصور مختلفة، كالتركيب الوصفي، مثلاً (هذا قطيع الصغار الهزال، أو هذا رجل قائمٌ نائم، ويمكن أن يندرج هذا النمط من المتصاحبات تحت دائرة التضاد، أو بصورة أدق تحت نوع من أنواع التضاد يُسمّى (التضاد الحادّ)، إذ تأتي اللفظة فيه مع يضادها تضاداً تامّاً، نحو: حيّ وميّت، وأعزب ومتزوج، وذكر وأنثى[4].

وهذا النوع من التضاد الحادّ العكسيّ يستوجب التلازم بين الضّدين، فلا بيع من غير شراء، ولا تعليم من غير تعلّم، ولا زوج من غير زوجة[5]. وقد عُدّ هذا

(١) يمكن أنّ نعدّ هذا من قبيل المصاحبة اللفظية، ومثله توارد الإعطاء مع ما يُضاده في الكلام، كالبخل والإمساك والحرص، والشح... إلخ وقد ورد هذا في مواضع كثيرة في القرآن الكريم.

(٢) الكتاب: ١: ١٥٢.

(٣) ينظر: السابق: ٢: ٣٠٥.

(٤) ينظر: علم الدلالة (علم المعنى) للدكتور محمد علي الخولي: ١١٦- ١١٧.

(٥) ينظر: السابق: ١١٩.

التضاد عاملاً مهماً في عملية البناء النّحوي؛ لكونه يفرض على التركيب ألفاظاً محدّدة، ومنه قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، وقوله ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]، فالمصاحبة الآتية على سبيل هذا التضاد الحادّ أصبحت قيدّا دلاليّا محتّماً لاستقامة المعنى الذي حُمل عليه التركيب، فإخراج الحيّ يستدعي وجود (الميت)، والتعجّب من رؤية الطيور يستلزم أن يجمع بين صافاتٍ وقابضاتٍ، فلولا مصاحبة (يقبضن) معطوفاً على ماقبله لما تأتّى للمخاطب معنى التعجب، يقول ابن مالك: «وحسّن ذلك (أي العطف) سهولة تأول المُخالِف (المضاد) بموافق، لتؤوّل (يقبضن) بقابضات، و(أثرن) بالمثيرات»[1].

ومن الألفاظ المتصاحبة الطارئة قول سيبويه: «ومثل ذلك: هذا زيدٌ لا فارساً، لا يحسن حتى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً»[2].

ومما يُعزز دور المصاحبة في عملية البناء النحويّ ما جاء محذوفاً أحد أجزائه من التركيب أثناء الكلام، ومعلوم أنّ حذف أحد عناصر التركيب يأتي لأغراض يتطلبها الموقف الكلامي، ولكي يبقى التركيب محافظاً على سلامة بنائه ومعناه، فإنّه لابدّ من وجود دليل يُرشد إلى ذلك المحذوف، ومن أقوى الأدلة الدالة عليه دليلُ المصاحبة اللغوية؛ لأنّها اقتران كلمة بأخرى في الاستعمال، قال سيبويه: «ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] إنّما يريد: أهلَ القرية، فاختصر وعمل الفعلُ كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا»[3]. ومنه قولهم: «(هذه الظهرُ أو العصرُ أو المغرب) إنّما يريد: صلاةَ هذا الوقت»[4].

(١) شرح التسهيل: ٢: ٣٨٣.
(٢) الكتاب: ٢: ٣٠٥.
(٣) الكتاب: ١: ٢١٢.
(٤) السابق: ١: ٢١٥.

ومن ذلك قولهم: لا ضَيرَ، ولا بأْسَ، والأصلُ: لا ضيرَ عليكَ، ولا بأْسَ عليك كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ ۖ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي لا ضيرَ عليك، وقوله ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سبأ: ٥١] أي لا فوتَ لهم[1]. فجميع التراكيب السابقة حذف أحد عناصرها ثم قُدِّر في الذهن عن طريق ملازمة اللفظ المذكور للعنصر المحذوف، وسبق أن بيّنا أن سيبويه يجيز حذف الجار والمجرور في صيغ المصادر الملازمة للدّعاء إذا عرف الدّاعي المعنى بقوله: «وأمّا ذكرهم (لك) بعد سقياً فإنّما هو ليبيّنوا المعنيّ بالدّعاء، وربما تركوه استغناء، إذا عرف الدّاعي أنّه قد عُلِم مَنْ يَعني»[2].

*****

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ٣١٥.

(٢) الكتاب: ١: ٣١٢.

المبحث الثالث

المصاحبة اللفظية والبناء الصرفي

تعدّ ظاهرة المصاحبة اللفظيّة من أهم العوامل المؤثرة في تغيير بُنية الكلمة، فكثيراً ما تتغير بُنية الكلمة بسبب مصاحبتها لما قبلها، ومن ذلك على سبيل المثال: جمعهم لكلمة (غداة) على (غدايَا) بسبب مصاحبتها لكلمة (عشايَا) قال ابنُ الأنباري: «ويُقال في جمع (غَدَاة) غَدَواتِ، لا يُقال في جمعها – إذا كانت مفردة: غَدَايا، فإذا صَحِبت العشيّة جُمعت: (غدايا) لتزدوج اللفظتان، فيقولون: (إنّه ليأتينا بالعشَايَا والغَدَايا) وأنشد الفراء:

هتّاكِ أَخْبيـــةٍ ولاّجِ أبوبـــةٍ   يخْلِط بالجدِّ منه البِرّ واللّينا

فجمع (الباب): أبوبةٌ؛ ليزدوج مع (الأخبية)»[1].

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[الأنفال: ٣٥] فقد ذهب المفسرون[2] إلى أنّ (المكاء) هو الصّفير، من مكا يمكُو، إذا صفّر، وأمّا التصدية، فاختُلف في معناها: فذهب بعضهم إلى أنّ معناها التصفيق، من: صَدَّى يُصَدِّي تَصْدُيةً إذ صفّق، أو الضجيج والصياح من الصدى، ومنهم من ذهب إلى أنّ معناها الصدّ والمنع، أي: صدّهم عن البيت، «فالأصل تصْدِدَة فحوّلت إحدى الدالين ياء هروباً من اجتماع المثلين»[3] .فهو من (صدّدت) كما في تظنّيت من ظَنَنْتُ، فأُبْدلَ من إحدى الدالين ياء. ومعنى الآية أن المشركين كانوا يصفرون ويصفّقون عند البيت الذي هو موضع للصلاة والعبادة[4].

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري: ١٦٠.

(٢) ينظر: تفسير الطبري: ١٣: ٥٢١ والمحرر الوجيز لابن عطية: ٦: ٢٨٧و فتح القدير للشوكاني: ١: ٨٢٩-٨٣٠.

(٣) الممتع في التصريف لابن عصفور: ٢٤٩ ورجّح ابن عصفور الرأي بقوله: «وليس قول من قال إنّ الياء غير مبدلة من دال، وجعله من الصدى الذي هو الصوت، بشيء... لأنّ الصدى لم يستعمل منه فِعل، فحمله على أنّه من هذا الفعل المستعمل أولى».

(٤) ينظر: تفسير الطبري: ١٣: ٥٢٧ وفتح القدير: ١: ٨٣٠.

ورجّح بعضُهم من خلال مصاحبة الكلمة لـ (مُكاء) أن يكون بناؤها من (صدّى يُصدّي) إذا صوّت، يقول ابنُ عَطِيّة: «التّصدِية «يمكن أن تكون من صدَّى يُصدِّى إذا صوّت والصّدى الصّوت... فيلتئم على هذا الاشتقاق قولُ من قال: هو التّصفيق، وقول من قال الضجيج، ولا يلتئم عليه قولُ من قال هو: الصدُّ والمنعُ إلا أن يُجعل التّصويت إنّما يُقصد به المنع، ففسّر اللّفظ بالمقصود لا بما يخصه من معناه»[1]. ومن هنا نرى أنّ البناء الصرفي لكلمة(التّصدية) يرجّح أن تكون من صَدّى يُصدّي، بحكم مصاحبتها اللفظية لـ (مُكاء) لا أنّها من صَدَدْتُ أصِدُّ بمعنى (أمنع).

ومن المواضع الصرفية المُبيّنة لدور المصاحبة اللفظية في تغيير بناء الكلمة وإلحاقها بما قبلها حذفُ (هاء) مصدر الفعل (أقام) في نحو قوله تعالى ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] لمصاحبته قوله تعالى ﴿وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] قال أبو حيان: «ومصدرُ أفعل: إفعال، نحو: أكرم إكرام، فإنْ أُعِلّت عينُ فعله نحو: أقام وأبان لزمته الهاءُ فقيل إقامة، وإبانة... وجاء في سورة الأنبياء ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ وحسّنه مقارنته لما بعده من قوله تعالى ﴿وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾»[2].

ومن ذلك أيضاً قولهم: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، فالأصل في (بَيْص) أنّها من البوص، وتعني الفوت والسبق والتّقدم والاستعجال، يقال باصَني فلانٌ، أي فاتني وسبقني[3]، لكنها لما صَحبت(حيص) في هذا التركيب لزمتها الياء للمزاوجة، جاء في لسان العرب: «وأخرجَ (البوصَ) على لفظِ (الحيص) ليزدوجا»[4].

(١) المحرّر الوجيز: ٦: ٢٩٠- ٢٩١.
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان: ٤٩٧.
(٣) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي: ٩: ٢٤٥.
(٤) لسان العرب: ٤: ٢٨٨.

ومن صور التغيرات الصرفية التي تحدثها ظاهرة المصاحبة أن يكون الغرض منها الإبدال، إبدال حرف مكان حرف، فقد ذكر ابن قتيبة أن التغيير قد يجيء من قلب أحد حروف الكلمة الثانية فراراً من تكرار الكلمة الأولى، واستيحاشاً من إعادتها بصورتها اللفظية نفسها؛ إذ قال: «وربما جاءت الصفة فأرادوا توكيدها، واستوحشوا من إعادتها ثانية؛ لأنّها كلمةٌ واحدةٌ، فغيّروا منها حرفاً، ثم أتبعوها الأولى، كقوله: (عَطْشَان نَطْشَان)، كرهوا أن يقولوا: عَطْشَان عَطْشَان، فأبدلوا من العين نوناً، وكذلك قولهم(حَسَنٌ بَسَنٌ) كرهوا أن يقولوا: حَسَن حَسَن، فأبدلوا من الحاء باء. و(شيطان لَيطان). في أشباه له كثيرة»[1].

والحمل على الإبدال معتدّ به في العربية، يقول ابنُ قتيبة: «كذلك يستعيرون في الكلمة الحرف مكان الحرف، فهم يقولون مثلا للقبر: جَدَفٌ و جَدَثٌ، ويقولون: ثُوم و فوم، ومغَافير ومغَاثير لقرب مخرج (الثاء) من (الفاء)»[2]. وحمل صاحب الكليات أبو البقاء الكَفويّ التغيير الطارئ على الكلمة الثانية على تزيين الكلام وتقويته، حيث قال: «والثاني (من أوجه الإتباع) أن لا يكون له معنى، بل ضُمَّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنًى، نحو: قولك: حَسَنٌ بَسَنٌ»[3].

*****

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٢١٤.
(٢) السابق: ٢٦٠.
(٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي: ٢٩.

المبحث الرابع

المصاحبة اللفظية والبناء الصوتي

إذا كان الباعث الأساسي لنشوء عملية التّصاحب اللفظي والتجاور والتآلف بين الألفاظ هو الإيحاء الدلالي فإنّه لا يمكن إغفال جوانب أخرى لا تقل أهميةً عنه كالإيحاء الصوتي الذي يعرض للكلمات المتجاورة من حيث الوزن والقافية، فإنّه «بمجرد النّطق بتلك الكلمة المرتجلة قد يدعو الذهن لفظاً آخر معروفاً، يشترك معها في بعض حروفها أو صفات تلك الحروف، ويفيد ذلك اللفظ المعروف ومعه دلالته فيوحي بشيء من دلالة ذلك اللفظ المرتجل»[1].

ويتضح أثر المصاحبة اللفظية في البناء الصوتي عندما يأتي اللفظ متّخذاً الوزن نفسه والقافية نفسها للفظ الذي يصاحبه، يقول ابنُ مَالكٍ: «وكما حملت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره، كقول العرب: أخذه ما قَدُم وما حدُث، وهَنَأه ومرأه، وفعلته على ما يسوءُك وينوءُك. ولا يقولون في الإفراد إلا: حدَث، وأمرأه، وأناءهُ يُنيئُه. وهذا ونحوه المراد بقولي (كما قد يسوِّغ لكلمات غيرَ مالها من حكْم ووزن)»[2]. وتمام عبارة ابن مالكٍ: «وقد يُوقِعُ (فَعَلْنَ) موقع (فعلوا) طلبُ التشاكل، كما قد يسوّغ لكلمات غيرَ مالها من حكْم ووزن»[3]. فالكلمات السابقة قد شاكلت ما قبلها بفعل المصاحبة اللفظية طلباً للانسجام الصوتي. وفي هذا الصّدد يقول ابن جنّي في المنصف: «فأمّا قولهم في المثل: ما يسُوءُك وينوءُك، فمعناه: يُثْقِلُك؛ وكان القياس: يُنيئُك، ولكنّه أتبعه: يسوءُك»[4].

(١) دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: ٧٨.
(٢) شرح التسهيل: ١: ١٣١.
(٣) السابق: ١: ١٢٩.
(٤) المنصف: ٣: ٦٥.

وقد جاء أثر الإتباع في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، ولاشك أنّ ظاهرة الإتباع تلتقي مع ظاهرة المصاحبة في بعض الأمثلة، وعرّفه بعض المحدثين بأنّه «تغيير في الكلمة عن القياس، لتناسب كلمة مجاورة لها مناسبة لفظية، وهناك إتباع صوتي، وهو الذي تغير فيه الحركات والأصوات للعلّة نفسها».(١) فمن المواضع قوله تعالى ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤] قال أبو حَيّان: «هنيئا مريئا: صفتان من هنؤ الطعام ومرؤ: إذا كان سائغاً لا تنغيص فيه. ويقال: هنا يهنا بغير همز، وهنأني الطعام ومرأني، فإذا لم تذكر هنأني؛ قلت: أمرأني رباعياً، واستعمل مع هنأني ثلاثياً للإتباع»(٢).

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] فقد جاء عن أبي حيّان قوله: «وعدل إلى فعيل للمبالغة؛ لأنّ فعيلاً من صفات السجايا، والعدل في (بشير) للمبالغة مقيس عند سيبويه إذا جعلناه من (بشّر)؛ لأنّهم قالوا: بشَر مخفّفا، وليس مقيساً في نذير؛ لأنّه من (أنذر) ولعل مُحسّن العدل فيه كونه معطوفاً على ما يجوز ذلك؛ لأنّه قد يسوغ في الكلمة مع الاجتماع مع ما يقابلها ما لا يسوغ فيها لو انفردت»(٣).

ومنه بعض ما جاء في الأحاديث المأثورة الواردة عن الرسول ﷺ كقوله: «**اللهمّ ربَّ السّموات، وما أظللنَ، وربَّ الأرَضين وما أقللن، وربّ الشياطين وما أضْللنَ**» أراد: ومن أضلوا، لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو(٤). ومنه أيضا قوله ﷺ: «**لا دَريْتَ ولا تليتَ**» وإنّما بابه:

(١) التناسب البياني في القرآن: ٢٧٢.
(٢) البحر المحيط لأبي حيان: ٣: ١٦١ و ينظر: التناسب البياني في القرآن لأحمد أبو زيد: ٢٧٤- ٢٨٣.
(٣) البحر المحيط: ١: ٥٣٨.
(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١: ١٣٠ والكليات: ٢٩.

تلوتْ»[1]. وقوله ﷺ: «**أيتكنّ صاحبة الجَمل الأدْبَبَ تنْبحها كلاب الحوْأب. وإنّما بابه الأدَبّ**»[2].

ولا يعني فيما سبق أنّ التغييرات الصوتية الطارئة لا تأتي لأغراض معنوية، بل قد تأتي لأغراض معنويّة، كتأكيد الكلام وتسديده، قال ابنُ فارسٍ في كتابه الصّاحبيّ: «الإتباع وهو أن تُتبَعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويّها إشباعاً وتأكيداً، و رُوي أن بعض العرب سُئل عن ذلك فقال: هو شيء نتدُ به كلامنا، وذلك قولهم: (ساغِبٌ لا غِب) و هو(خَبٌّ ضبٌّ) و(خرابٌ يباب). وقد شاركت العجمُ العربَ في هذا الباب»[3]. وجاء عن أبي عليٍّ القَاليِّ في أماليه: «الإتباع على ضربين: فضربٌ يكون فيه الثاني بمعنى الأول فيُؤتى به تأكيداً؛ لأنّ لفظه مخالفٌ للفظ الأول، وضربٌ فيه معنى الثاني غير معنى الأول... فمن الإتباع قولهم: (أسوانُ أتوان) في الحزن فـ(أسوان) من قولهم: أسَى الرجلُ يأسى أسًى إذا حَزِنَ، ورجل أسيانُ وأسوانُ، أي: حزين.(وأتوان) من قولهم: أتوتُه آتُوه، بمعنى أتيتُه آتيه، وهي لغة لهذيل... ويقولون: (عطشان نطشان) فـ(نطشان) مأخوذ من قولهم: (مابه نطيش) أي: ما به حركة فمعناه: عطشانَ قَلِقٌ»[4].

ومما ينبغي التنبه له أنّه من الصعب الفصل بين أثر المصاحبة اللفظية في الجانب الصوتيّ والصرفي؛ لأنهما متداخلان في عملية التغيير، فأي تغيير صوتي قد يعقبه تغيير في البنية الصرفية للكلمة؛ لكن فصلهما كان من أجل بيان أثر المصاحبة على الوزن والقافية في آخر الكلمات.

*****

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١: ١٣٠.
(٢) ينظر: السابق: ١: ١٣٢.
(٣) الصاحبي لابن فارس: ٤٥٨.
(٤) الأمالي لأبي علي القالي: ١: ٧٢٦.

الخاتمة

بعد الحديث عن أثر ظاهرة المصاحبة اللفظية في الدرس النّحوي فإنه يمكن إجمال النتائج على النحو الآتي:

١- أنّ هذا البحث يعزز العلاقة بين الدرس النحوي و المعجمي، فالمصاحبة اللفظية التي نشأت بفعل التلازم اللفظي المنبثق من العلاقات الدلالية للكلمات كان لها أثرٌ في تكوّن كثير من التراكيب النحوية المتلازمة التي اتخذت بفعل التصاحب طابعاً وظيفياً محدداً، نحو: وقع القوم في حَيص بيص، و تبّاً له وسحقاً، و ويلةً لك وعولة لك.

٢- أنّ أثر المصاحبة اللفظية في عملية البناء النحوي جاء من جوانب متعددة، منه ما يتعلّق بالألفاظ، ومنه ما يتعلّق بالتراكيب، فما يتعلق بالألفاظ جاء عن طريق الألفاظ المدمجة وغير المدمجة، فالألفاظ المدمجة كالألفاظ الملحقة بالمثنى، نحو: البردين والدارين والقمرين، حيث عُوملت بفعل المصاحبات اللفظية معاملة المثنى في الحكم النحوي، فبدلاً من قولهم: ألبسك الله ثوب الصحة والعافية، يُقال: ألبسك الله البرْدين. وبدلاً من أن يُقال: اعمل لدنياك وآخرتك، يُقال: اعملْ للدّارين. والألفاظ غير المدمجة، كالألفاظ المركبة من كلمتين، نحو: أزورك صباحَ مساءَ، ووقعوا في حَيْصَ بَيْصَ. حيث اتخذت هذه الكلمات المركبات بفعل المصاحبة وظيفة نحوية محددة وبناء صوتياً خاصاً.

ومما يتعلق بالتراكيب، التراكيب التي خرجت بفعل المصاحبة إلى معنى الدعاء، كمصاحبة بعض المصادر للجار والمجرور أو لمصادر معطوفة عليها، نحو: تباً له وسحقاً. وكذلك قولهم: عولةً لك، فلا يُقال: عَوْلةٌ لك إلا أن يكون قبلها وَيْلةٌ لك.

٣- أنّ للمصاحبة اللفظية أثراً في تغيير البنية الصرفية والصوتية للألفاظ، كما في: لا دريتَ ولا تليتَ، والعشايا والغدايا، وذلك طلباً للتجانس الصوتي في الوزن والقافية، والأصل: في تليت: تلوت، وفي غدايا: غَدوات.

٤- أنّ للمصاحبة اللفظية دوراً في عملية الإبدال اللغويّ من دون مسوغ له، أي: أن لا يكون للكلمة الثانية معنى أو أصل في اللغة، كما في قولهم: هذا عطشان نطشان، فقد ذكر ابن قتيبة أن العرب غيّرت في حروف الكلمة الثانية درءا لعملية تكرار اللفظة الأولى، فأُبْدلتْ حرف العين في (عطشان) نوناً.

*****

قائمة المصادر والمراجع

- الإتباع والمزاوجة لابن فارس أحمد بن الحسين، حققه: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٤٧م.
- الألفاظ المستعملة في المنطق لأبي نصر الفارابيّ، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، للدكتور خالد اليعبودي، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط١، ٢٠٠٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٩٩٨م.
- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو وفقه اللغة والبلاغة، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠م.
- الأمالي لأبي علي القالي، تحقيق: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط١، ٢٠٠٨م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي محب الدين أبي الفيض محمد مرتضى الحسيني، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، لبنان، ١٩٩٤م.
- تاريخ التفكير اللساني، نشأة اللغات الواصفة في الشرق والغرب لسيلفان أورو، ترجمة عبد الرزاق بنور، دارسيناترا، تونس، ٢٠١٠م.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: سعد بن نجدت عمر، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط١، ٢٠١١م.
- التناسب البياني في القرآن، دراسة في النظم المعنوي والصوتي، لأحمد أبو زيد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط١، الرباط، ١٩٩٢م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- تعدد المعنى في القرآن الكريم للدكتور ألفة يوسف، دار سحر، منوبة، تونس، ط٣، ٢٠١٢م.
- التعريفات للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (٨٢٦ هـ) دار الفضيلة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمود محمد شاكر، دار ابن الجوزي، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النّجار، مطبعة الهلال، مصر، ١٩٥٢م.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (٤٧٤هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٤م.
- دلالة الألفاظ، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧م.
- رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٩٧٩م.
- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ) تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر، مصر، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) الجزء الخامس، تحقيق: الدكتور محمد عوني عبد الرءوف، والجزء الثاني عشر،تحقيق: عبد الكريم محمد حسن جبل، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩م.
- شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، حققه، الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.
- العلاقات المعنوية في البنية النحوية، مقاربة لسانية، للدكتور عبد السلام عيساوي، جامعة منوبة، تونس، ط١، ٢٠١٠م.

- علم الدلالة، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.
- علم الدلالة (علم المعنى) للدكتور محمد علي الخولي، دار الفلاح، عمان، ط١، ٢٠٠١م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدارية من علم التفسير، للشوكاني محمد بن علي بن محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩م.
- الكلمة في اللسانيات الحديثة، للدكتور عبد الحميد عبد الواحد، قرطاج، ط١، بيروت، ٢٠٠٧م.
- الكليات لأبي البقاء أيّوب بن موسى الكوفيّ، تحقيق: د عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط٢، ٢٠١١م.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- المحرر الوجيز لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وزميليه، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، قطر
- مدخل إلى علم الدلالة، لفرانك بالمر، ترجمة الدكتور خالد محمود جمعة، دار العروبة، الكويت، ط١، ١٩٩٧م.
- المصاحبة في التعبير اللغوي، للدكتور محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
- المعجمية العربية قضايا وآفاق، إعداد منتصر أمين عبد الرحيم، وحافظ إسماعيلي علوي، كنوز المعرفة، عمان، ط١، ٢٠١٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (٧٦١) تحقيق: الدكتور مازن المبارك وزميليه، دار الفكر. بيروت، ط٦، ١٩٨٥م
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة.
- الممتع في التصريف لا بن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

*****